

نعمه السيد الملك مسرة الملكة الأردنية الهاشمية

بعد الاطلاع على الفقرة الاولى من المادة ٣٤ من الدستور ،
نصدر ارادتنا باجراء الانتخابات لمجلس النواب وفق احكام القانون

١٦ ربيع الاول سنة ١٣٨١ هجرية
الموافق ٢٧ آب سنة ١٩٦١ ميلادية

الحسن الزبال

رئيس الوزراء
بهجت التلهوني

وزير الداخلية
حسن الكاتب

اعلان

بتعيين ميعاد انتخاب أعضاء مجلس النواب

صادر بمقتضى المادة السادسة عشرة من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠

بناء على صدور الارادة الملكية السامية المؤرخة في ١٦ ربيع الاول سنة ١٣٨١ هجرية الموافق (٢٧) آب سنة ١٩٦١ ميلادية والمتضمنة اجراء الانتخابات لمجلس النواب والاستناد الى قرار مجلس الوزراء رقم (٣٢٩) تاريخ ١٦ ربيع الاول سنة ١٣٨١ هجرية الموافق ٢٧ آب سنة ١٩٦١ وعلا باحكام المادة السادسة عشرة من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ فقد قرر مجلس الوزراء تعيين يوم الخميس الواقع في (١٩) تشرين الاول سنة ١٩٦١ موعداً لانتخاب أعضاء مجلس النواب وفقاً لقانون الانتخاب والانظمة الصادرة بموجبيه .

١٩٦١/٨/٢٧

رئيس الوزراء
بهجت التلهوني



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ٢٢ ربيع الاول سنة ١٣٨١ هـ — الموافق ٢ ايلول سنة ١٩٦١ م العدد ١٥٦٩

الفهرس

الصحيفة

١١٨٨
١١٨٩
١١٩٠
١١٩٢
١١٩٤
١١٩٧
١١٩٨
١١٩٩
١٢١٢
١٢١٣
١٢١٤
١٢١٤

قانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٦١ « قانون رسوم المكوس على المنتجات النفطية المعدل الموقت »
قانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦١ « قانون موقت معدل لقانون المحافظة على اراضي واملاك الدولة »
قانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦١ « قانون الطيران المدني المعدل الموقت »
نظام رقم (٥٠) لسنة ١٩٦١ « نظام الكوارث البحرية »
نظام رقم (٥١) لسنة ١٩٦١ « نظام السفن »
نظام رقم (٥٢) لسنة ١٩٦١ « نظام البحث عن الاشياء الساقطة في البحر »
نظام رقم (٥٣) لسنة ١٩٦١ « نظام مؤسسة الاقراض الزراعي المعدل »
نظام رقم (٥٤) لسنة ١٩٦١ « نظام بلدية ناعور »
تطبيق قانون الحرف والصناعات
قرار باجراء تعديل في التعريف الجمركية
امر دفاع صادر عن رئيس الوزراء
عقد اتفاق بين معالي وزير المالية وشركة سفريات البتراء المنظمة

هكذا من الأهل

نموذج السجل للملكية للملكة المغربية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/٨/٩ ،

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده :

قانون رسوم المكوس على المنتجات النفطية المعدل المؤقت

قانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٦١

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون رسوم المكوس على المنتجات النفطية المعدل لسنة ١٩٦١) ويقرأ مع القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤) من القانون الأصلي بإضافة العبار التالية الى آخرها .

« كما تعفى أيضاً الكميات التي تشتريها القوات المسلحة والامن العام لاستهلاكها الخاص » .

١٩٦١/٨/١٠

أحمد بن طلال

وزير الاقتصاد الوطني
جليل حبوب
وزير المالية/الجمارك
هاتم الجيوسي
وزير المالية
هاتم الجيوسي
رئيس الوزراء
بهجت التلهوني

نموذج السجل للملكية للملكة المغربية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/٨/١٦ ،

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت معدل لقانون المحافظة على اراضي واملاك الدولة

قانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦١

١ - يسمى هذا القانون المؤقت (القانون المعدل لقانون المحافظة على اراضي واملاك الدولة لسنة ١٩٦١) ويقرأ مع القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة التالية اليها :

« - يكون قاضي المحكمة الخاصة المنصوص عليه في الفقرة (١) من هذه المادة خاضعاً لاحكام قانون استقلال القضاء ويجوز لوزير العدلية عند الحاجة انتدابه للقيام باعمال محكمة تسوية الاراضي والمياه المنصوص عليها في قانون تسوية الاراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢ أو أي تشريع يحل محله .

١٩٦١/٨/١٧

أحمد بن طلال

وزير العدلية
حسن الكتائب
وزير المالية
هاشم الجيوسي
رئيس الوزراء
بهجت التلهوني

هكذا من الأهل

نحوه السيرة الملكية من الملكة للعروبة والهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/٨/٢٠ ،

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضح التنفيذ الموقت وإضافته إلى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده :

قانون الطيران المدني المعدل الموقت

قانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦١

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون الطيران المدني المعدل لسنة ١٩٦١) ويقرأ مع القانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٣ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٩) من القانون الأصلي حسبما عدلت بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٥٩ بشطب عبارة (وفي هذه الحالة يجب بيان الأسباب) الواردة في كل من الفقرتين (ب و ج) والاستعاضة عنها بعبارة (دون بيان الأسباب) .

١٩٦١/٨/٢١

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء
بهجت التلهوي

وزير المواصلات
عبد الحميد مرتضى

نحوه السيرة الملكية من الملكة للعروبة والهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/٨/٩ ،

نأمر بوضع الأنظمة التالية :

- ١ - نظام الكوارث البحرية .
- ٢ - نظام السفن .
- ٣ - نظام البحث عن الأشياء الساقطة في البحر .

١٩٦١/٨/١٠

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء
ووزير الخارجية
بهجت التلهوي

وزير
المالية
هاشم الجيومي

وزير
الصحة
جميل التوتويحي

وزير
الدفاع
وصلي ميرزا

وزير
الاشغال العامة
يعقوب معمر

وزير
التربية والتعليم
(. . .)

وزير
الداخلية والعدل
حسن الكاتب

وزير الزراعة
والأنشاء والتموير
علي لموح الطاهر

وزير
المواصلات
عبد الحميد مرتضى

وزير الشؤون الاجتماعية
وقائم بأعمال قاضي القضاة
بشير الصباغ

وزير
الاقتصاد الوطني
جميل حوب

هكذا من الأصيل

نظام رقم (٥٠) لسنة ١٩٦١ نظام الكوارث البحرية

صادر بالاستناد للفقرة (ط) من المادة (٦) من قانون ميناء العقبة لسنة ١٩٥٢

- المادة ١ - يسمى هذا النظام نظام الكوارث البحرية لسنة ١٩٦١ ويعمل به من تاريخ نشرة بالجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يجب على كل شخص عرف بكارثة بحرية او التقط اشارة خطر ان يقدم عنها فوراً بلاغاً الى مكتب مديرية الميناء . واذا كان هذا المكتب بعيداً فالسلطة المحلية الاقرب اليه (الجمارك/الشرطة) وعلى هذه السلطة ان ترسل هذا البلاغ بدون امهال الى مكتب مدير الميناء .
- يعاقب كل من يخالف احكام هذه المادة بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً .
- المادة ٣ - على مدير الميناء او من ينوب عنه ، عند استلامه البلاغ بوقوع الكارثة البحرية على الساحل الاردني او في المياه الإقليمية الاردنية ، ان يخبر بذلك بأسرع الطرق مكتب سلطة الميناء بعمان ، الذي يعطي بدوره علماً عنها الى قنصل جنسية السفينة اذا كانت اجنية .
- المادة ٤ - اذا كانت الكارثة عبارة عن جنوح سفينة على الشاطئ او بقرب الشاطئ ، يتفاوض مكتب السلطة بعمان مع القنصل او مالكي السفينة او ضامنيها بشأن انقاذ السفينة ومشحوناتها ويتخذ بالاتفاق مع ذوي العلاقة ، او على انفراد في حالة تمتنع هؤلاء جميع التدابير البحرية للانقاذ .
- المادة ٥ - يتوجب على جهود كارثة بحرية وقعت على الشاطئ او قريباً منه ان يعنوا - حتى وصول السلطات الرسمية الى محل الكارثة - بانقاذ الاشخاص المشرفين على الخطر ، وتخليص الاشياء من اي نوع كانت ، المائدة للسفينة المنكوبة ومنع نهبها .
- لا تودع الاشياء الملتقطة الا على الشاطئ ، ولا تفتح الصناديق والبالات وغيرها من الاوعية .
- يعاقب كل مخالف لاحكام هذه المادة بغرامة لا تتجاوز ثلاثين ديناراً .
- المادة ٦ - يتوجب على جهود الكارثة ان يضعوا انفسهم تحت امر السلطات المحلية حال وصولها الى مكان الكارثة للقيام باعمال الانقاذ وان يسحبوا اذ امروا بالانسحاب .
- المادة ٧ - أ - على مدير الميناء حال اطلاعه على كارثة بحرية وقعت على الشاطئ او بالقرب منه ان يذهب الى مكان الكارثة وان يتولى اعمال الانقاذ وله الحق ان يطلب معاونة الشرطة للمحافظة على النظام ولوازرته في مهمته .
ب - ويحق له ان يلزم :
١ - الاشخاص الحاضرين للاشتراك في انقاذ الارواح ووضع البضائع والاشياء المنقذة في محل امن وتأمين حراستها .
٢ - ان يستعمل وسائل النقل التي يراها لازمة .
وان يتخذ جميع التدابير اللازمة لانقاذ السفينة والقوارب والمعدات واجهزة السفينة الاخرى ومشحونها ، وينظم في الحال محضر ضبط بجرد البضائع والاشياء المنقذة .
كل من يرفض او يتعاض عن القيام بالمؤازرة والخدمات التي تطلب منه او من اداء ما يكلف به بمقتضى البند (٢) من الفقرة (ب) من هذه المادة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز الستة اشهر وبغرامة لا تتجاوز الثلاثين ديناراً او باحدى هاتين العقوبتين .
٣ - يعطى للاشخاص الذين يلزمون بالانقاذ والاصحاب وسائل النقل المشار اليها في هذه المادة اجر المثل .

- لادة ٨ - يترك مدير الميناء امر متابعة عمليات الانقاذ للقنصل المختص واصحاب السفينة او الضامنين فور وصولهم ويكتفي بتأمين النظام ومنع النهب ، ويرجع عليهم بكامل المصاريف التي انفقها في سبل الانقاذ .
- لادة ٩ - يضع مدير الميناء يده عندما تسمح الظروف - على عقد اجار السفينة واوراقها الاخرى بقصد تأمين المحافظة على حقوق ذوي العلاقة .
- لادة ١٠ - يجب على كل ربان سفينة منكوبة ان يقدم في اثناء الاربعة وعشرين ساعة التي تلي سحب السفينة الى البر او وصولها الى الميناء تقريراً عن ظروف الكارثة الى مدير الميناء الذي يبعث به حالاً الى سلطة الميناء بعمان ويجب ان يوقع على التقرير البحارة مع الربان . لا تلزم سلطة الميناء باطلاع احد على التقرير الا بناء على قرار قضائي .
- لادة ١١ - ينتعش مدير الميناء بالصلاحيات التالية :
- ١ - ينظم محضر ضبط بحق كل شخص يستولي او يحاول ان يستولي او يخفي اشياء صادرة عن الكارثة .
 - ٢ - ينظم محضر ضبط بشأن المخالفات لاحكام المواد الثانية والخامسة والسابعة من هذا النظام .
 - ٣ - يستمع الى اقوال الشهود .
 - ٤ - يقوم باجراء التحريات في المنازل ضمن حدود القانون .
 - ٥ - اذا كان ثمة اشتباه بان الكارثة مقصودة او اذا كانت بضاعة السفينة مهربة فيمكنه توقيف ربان السفينة وبحارتها كل ذلك بشرط ان يحول فوراً اضرار التحقيق الى النيابة العامة .
- لادة ١٢ - اذا اصاب السفينة على اثر كارثة بحرية عطل جعلها غير صالحة للنقل اعتبرت السفينة خطاماً ، الا انه لا يمكن الامر ببيع الخطام الا بناء على تقرير يضعه خبيران بحريان يثبت انه لا يمكن بعد الان استعمال السفينة كوسيلة للنقل . يعين هذان الخبيران بقرار من محكمة البداية بناء على طلب رئيس سلطة الميناء .
- لادة ١٣ - اذا غرقت سفينة او جنحت على الساحل الاردني او في المياه الإقليمية الاردنية وجب على اصحاب السفينة او اصحاب الحق فيها سواء اكانت السفينة معتبرة خطاماً ام لا ان يوقعوا في اثناء الشهر الذي يلي الكارثة لدى رئيس سلطة الميناء تعهداً بانقاذ السفينة وما تشتمل عليه وان يبدأوا اعمال الانقاذ في اثناء الستة اشهر التي تلي وان يتابعوها بلا انقطاع . واذا لم يوقعوا مثل هذا التعهد او ثبت بكتاب من مدير الميناء انهم لم يباشروا اعمال الانقاذ في اثناء المدة القانونية او توقفت هذه الاعمال رغم اخطارهم بوجوب متابعتها بكتاب مضمون (مسجل) من رئيس السلطة سقط حق اصحاب السفين وذوي العلاقة من السفينة نفسها وما تشتمل عليه ما لم تكن ثمة قوة قاهرة .
- يحق لمدير سلطة الميناء ان يقوم بعملية الانقاذ وان يبيع ما ينقذه من السفينة ومشتملاتها اذا تخلف اصحاب الحق فيما ذكر عن القيام بعملية الانقاذ خلال المهل المذكورة انفاً ويحق له ان يرخص لأي شخص قادر على القيام بعمليات الانقاذ ليقوم بالانقاذ مقابل جعل يتفق عليه .
- اذا بيعت السفينة ومشتملاتها بمقتضى الفقرة السابقة تسدد مصاريف الانقاذ وحصة المنقذ ثم الديون المترتبة عليها بمقتضى القوانين والانظمة النافذة المفعول وما زاد على ذلك يودع في خزانة الدولة امانة حتى اذا لم يطالب اصحابه خلال خمس سنوات من يوم وقوع الكارثة يعتبر ايراداً للخزينة .
- لادة ١٤ - اذا غرقت سفينة او جنحت في الميناء فاصبحت عقبة للملاحة جاز لمدير الميناء ان يرسل اخطاراً الى صاحب السفينة او ربانها بوجوب تمويمها او رفعها قطعة قطعة في اقرب مهلة واذا ثبت تعاون اصحاب السفينة او ربانها ، جاز لرئيس محكمة البداية ان يرخص لمدير الميناء ان ينوب عن صاحب السفينة باجراء وانجاز اعمال التعميم او التحطيم على نفقة ومسؤولية صاحب السفينة ضمن حدود القيم المنقذة .
- لادة ١٥ - يحظر على كل عضو او موظف في سلطة الميناء ان يكون له باي شكل كان اشتراك في الارباح في عملية انقاذ سفينة او بضاعة من سفينة منكوبة . وكل من خالف ذلك يعاقب بغرامة لا تتجاوز المئة دينار ويعرض نفسه لعقوبة تأديبية .

هكذا من المرحل

نظام السفن

رقم (٥١) لسنة ١٩٦١

صادر بالاستناد الى الفقرة (ط) من المادة ٦ من قانون ميناء العقبة لسنة ١٩٥٢

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام السفن لسنة ١٩٦١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
- المادة ٢ - على ربان السفن القاصدين الميناء ان يرفعوا عند اقترابهم منه الاشارات المعينة بالانظمة الدولية ، لدعوة الموظفين المختصين وعليهم اتباع الاصول الواجبة بهذا الشأن . اذا كان في الحمولة مواد خطيرة كالوسائل المشتعلة والمتفجرات ان يرفعوا في النهار علماً احمر وأن يضيئوا في الليل نوراً احمر يمكن لكل ناظر الى الاتفاق ان يراه .
- المادة ٣ - على ربان السفن ان يحتفظوا في كل وقت على ظهر السفينة الموجودة في منطقة الميناء بعدد كاف من البحارة من أجل تأمين حركة السفينة عند الحاجة او عند الطوارئ . ومن اجل اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع الحريق والضرر للغير .
- المادة ٤ - عند غرق سفينة او مركب اواية قطعة عائمة يلزم ربانها او صاحبها باعلام ادارة الميناء بالحادث فوراً وتأمين تنويعها او تفكيكها دون تأخير . تتخذ ادارة الميناء التدابير اللازمة للاسراع في تنفيذ ذلك . وفي حال التقصير الواضح من قبل ذوي العلاقة فلادارة الميناء ان تباشر العملية بنفسها على نفقتهم ويجب على ربان السفينة او صاحبها ان لا تم هذه العملية ان يؤمن وضع لشارة الخطر ليلاً ونهاراً بالشكل الذي توافق عليه ادارة الميناء
- المادة ٥ - اذا سقط في البحر جسم ما من السفينة او من حمولتها في منطقة الميناء يلزم ربان السفينة باخبار ادارة الميناء بذلك فوراً واذا كان الجسم الساقط حسب تقدير ادارة الميناء مما يؤثر على المنشآت او على السلامة او على الملاحة فيجب على الربان تأمين رفع ذلك الجسم
- التحميل والتفريغ
- المادة ٦ - على ربان السفن ان يؤمنوا الاتصال بين سفنهم والبر او بينها ووسائل النقل البحرية الاخرى ، بطريقة سليمة لا تعرض الصاعدين الى السفينة والتنازلين منها للاخطار .
- المادة ٧ - لا يجوز سحب البضائع من الارصفة بقصد تحميلها على وسائل النقل البرية او البحرية او تفريغها من تلك الوسائل على الارصفة ، الا باذن معطى من قبل الموظف المختص في ادارة الميناء
- المادة ٨ - يحدد الموظف المختص في ادارته الميناء اماكن وقوف الموانئ ، من اجل عمليات التحميل والتفريغ ، ولا يجوز لها الوقوف على الارصفة اكثر من الوقت اللازم لهذه العمليات
- المادة ٩ - يترقب على الشخص الذي يقوم بعملية التفريغ عند تحميل الحمولة غير المكسبة على وسائل النقل البحرية او تفريغها منها او عند نقلها من سفينة الى اخرى ان يؤمن مد الشباك او الجش او استعمال اية طريقة اخرى من اجل الحيلولة دون سقوط اى جزء من البضائع او المواد في الماء
- المادة ١٠ - يلزم الشخص الذي يقوم بعملية التفريغ عند تحميل او تفريغ الاشياء التي قد تحدث ضرراً للرصيف او غيره من منشآت الميناء بسبب وجود فتوات فيها او لاي سبب اخر ، ان يتخذ الاحتياطات اللازمة للحيلولة دون حصول الضرر كوضع الاغصان او المشعات او الحصر او غير ذلك من التدابير . وان يتقيد بتعليمات واوامر الموظف المختص بهذا الشأن

احكام السير على البر في الميناء

- المادة ١١ - لا يجوز الدخول الى منطقة الميناء الا باجازة صادرة عن :
- أ - دائرة الشرطة والامن العام بالنسبة لمختلف الزوار والمسافرين
- ب - الجمارك بالنسبة للعملاء الجمر كين ومستخدميه واصحاب المعاملات الجمر كية
- ج - ادارة الميناء بالنسبة للاشخاص الذين يقومون باعمال القطر والتجريم والعتالة والنقل ولو كلاء السفن والتجار وعماله الترانزيت ووكلائهم ومستخدميهم بالنسبة للملاحين والصيادين والباة
- د - كل واحدة من هذه الادارات وادارة الحجر الصحي بالنسبة لموظفيها ومستخدميه وعمالها
- المادة ١٢ - يحدد في اجازة الدخول المكان الذي يجوز التجول فيه او الوصول اليه على ان دخول الاشخاص وتجوّلهم داخل المستودعات والمخازن محظور لمن لا يحمل اذنأ خاصاً بذلك من ادارة الميناء
- المادة ١٣ - ان اعطاء اجازة الدخول من قبل احدى الادارات المختصة لايجد من حق الادارات الاخرى في ممارسه صلاحياتها وفق القوانين والانظمة النافذة
- المادة ١٤ - يمنع استعمال حيوانات النقل في الميناء . ويجوز لادارة الميناء في اى وقت اصدار بلاغ بمنع دخول وسائل النقل البرية ذات المحركات الحديدية الى الميناء او الى اى قسم منه
- المادة ١٥ - يجب ان لا تتجاوز سرعة السير لمختلف وسائل النقل ضمن الميناء ثلاثين كيلو متراً في الساعة . على ان لادارة الميناء في كل وقت اصدار بلاغ بتخفيض هذه السرعة لتلك الوسائل او لبعضها لاي قسم من الميناء
- المادة ١٦ - على سائقي وسائل النقل البرية اثناء وجودها في الميناء ان يذلوا انتباهاً خاصاً على الدوام وان يسيروا بكل دقة وعناية تجنباً لاعاقبة حسن سير العمل في الميناء :
- المادة ١٧ - على سائقي وسائل النقل البرية ان يتقيدوا بالاشارات التي تضعها ادارة الميناء لتعيين اماكن الوقوف ومدة الوقوف حسب انواع كل فئة من وسائل النقل وان يتبعوا اوامر السير التي تعطىها الادارة المذكورة .
- لا يجوز بقاء وسائل النقل البرية في الميناء وخاصة على الارصفة وجوانب المستودعات اكثر من المادة اللازمة لعملية تحميلها او تفريغها
- المادة ١٨ - يحظر حظراً مطلقاً في الميناء :
- أ - القاء التراب او الحجارة او الرمل والافئار والوسائل الضارة والمواد الكيميائية او غيرها من المواد على اختلافها في اى قسم من البر او الماء
- ب - اسالة السوائل الضارة او المواد الكيميائية او الزيوت والاشحوم على اختلافها الى البر او الماء او افعال التدابير الوقائية المانعة لسيلائها على هذه الصورة
- ج - وضع او ترك اى شيء على الارصفة المخصصة للسير
- د - نشر الشباك
- هـ - الصيد البري والبحري اطلاقاً
- و - ابقاء البضائع ذات الروائح الكريهة على الارصفة
- ز - الدهان او الحفر او النقش او الكتابة بآية وسيلة من الوسائل على كافة المنشآت او الحاق اى ضرر اخر بها
- ح - تحريك الالات الرافعة والنائلة وسائر الادوات الميكانيكية الماندة لادارة الميناء من قبل اشخاص غير مأذون لهم ذلك او السير بدون مبرر في نطاق عمل هذه الالات اثناء تشغيلها
- ط - التدخين واشعال النار او النور العادي على الارصفة وفي المستودعات والمخازن وفي اى مكان يبعد اقل من عشرة أمتار عن احد المستودعات أو المخازن أو أقل من عشرين متراً اذا كان في المستودع او المخزن مواد مشتعلة
- ي - القاء البضائع او اى شيء اخر من ظهر السفينة الى البر
- ك - بيع المشروبات الكحولية في اماكن العمل

هكذا من الأهل

المادة ١٩ - يمنع في الميناء الا باذن خاص من الموظف المختص لدى ادارة الميناء :

أ - انتشار الاشياء او البضائع التي تسقط في مياه الميناء سواء كان من قبل اصحابها او الغير

ب - وضع لوحات او لافتات بأي مكان او الاعلان او الدعاية فيه بأية وسيلة كانت

ج - تعاطي البيع بالمفرق

د - تجول القطع البحرية الخاصة في الميناء خلال ساعات الليل التي تحدد بيلاعات من ادارة الميناء

هـ - القيام في البر او البحر بأية اشغال او اقامة اية منشآت او تركيب اية اجهزة او التعرض بأية صورة من الصور للاشغال او المنشآت او الاجهزة القائمة في الميناء

المادة ٢٠ - على ادارة الميناء التنبيه الى الحظر الوارد في المادة (١٨) المتعلق بالتدخين واشعال النار او النور العادي ، بالاعلان على لوحات توضع على مداخل الميناء البرية وعلى جدران المستودعات المقابلة للبحر

المادة ٢١ - عند تحميل او تفريغ مواد كيميائية او اية مادة اخرى ، قد تلحق ضرراً بالارصفة او غيرها من المنشآت ، يجب على وكيل السفينة او صاحب البضاعة او وكيله ان يؤمن فوراً تكتيس وغسل وتنظيف اي جزء من تلك المنشآت تتصل بالعملية وذلك مع اتخاذ الاحتياطات لمنع سقوط اية كمية من تلك المواد في الماء او سيلانها على جدار الرصيف

المادة ٢٢ - على ربان السفن ، ان يتخذوا جميع الاحتياطات من أجل منع الحريق وعليهم ان يشيروا في كل وقت من عدم اشعال النور أو النار على ظهر سفنهم إلا لحاجات الملاحة والركاب ومن أجل عمليات الكشف والاصلاحات وتشغيل الآلات وان يشيروا أيضاً من التدخين الا في الأماكن المعدة لذلك من قبلهم . ويجب في جميع الاحوال التي يجوز فيها اشعال النور أو النار أن يكون النور ضمن مصابيح مغلقة والنار بعيدة عن أية مادة قابلة للاشتعال

المادة ٢٣ - يحق لادارة الميناء تكليف ربان السفن عند حدوث حريق أو أي طارئ آخر في الميناء بتقديم كل مساعدة يمكنه بالرجال والادوات وتكليف كل من يوجد في الميناء من البحارة والصيادين والمعمال وسائر الاشخاص للمساهمة بالذات والادوات التي تحت ايديهم في مكافحة الطارئ ، وعليهم جميعاً تنفيذ الأوامر التي تصدرها اليهم في هذا السبيل . يجب على ربان كل سفينة أن يقرع جرسها أو أن يصفر صفرات قصيرة متكررة اذا حدث فيها حريق في الميناء وأن يخبر ادارة الميناء فوراً بالحادث وان لم يسبب ضرراً وان يتخذ جميع التدابير التي تستدعيها الحالة .

احكام مختلفة

المادة ٢٤ - لادارة الميناء في حال عدم قيام ربان السفينة أو صاحبها أو غيرهما من الاشخاص الذين أوجب عليهم هذا النظام القيام بعمل معين أن تقوم به مباشرة بعد انقضاء المهلة المحددة من قبلها ولها في هذه الحالة أن تطلب ذلك الشخص وصاحب السفينة أيضاً بالمصاريف الناشئة عن ذلك وحجز ما ترى لزمها حجزه تأمناً لاستيفاء هذه المبالغ .

المادة ٢٥ - تحدد تعليمات من سلطة الميناء :

أ - الشروط الواجب توفرها في الموازين والوزايق وسائر القطع المائمة المستعملة لخدمة الميناء .

ب - أماكن رسو هذه القطع ومختلف القطع البحرية الخاصة في الميناء إما القطع المائنة للدولة فتحدد أماكن رسوها بالاتفاق مع مرجعها .

المادة ٢٦ - لرئيس سلطة الميناء اصدار تعليمات وبلاغات في مختلف الشؤون المتعلقة بتطبيق احكام هذا النظام ، سواء ورد النص عليها فيه او لم يرد على ان لا تتعارض هذه التعليمات والبلاغات مع احكامه .

تسجل هذه التعليمات والبلاغات في سجل خاص وترسل صور عنها الى الوزارات ذات العلاقة وتشر بالجريدة الرسمية وتعلن بالصاقها على ابواب مكتب ادارة الميناء .

وتعتبر نافذة في اليوم التالي لتاريخ نشرها ما لم تنص على تأريخ ابد .

المادة ٢٧ - تحدد ساعات العمل لكل نوع من انواع الخدمات في الميناء بيلاعات تصدر عن رئيس سلطة الميناء .

المادة ٢٨ - كل من يخالف احكام هذا النظام يعاقب بعد اذنته من قبل قاضي الصلح بغرامة لا تتجاوز العشرين ديناراً .

نظام رقم (٥٢) لسنة ١٩٦١

نظام البحث عن الاشياء الساقطة في البحر

صادر بالاستناد للفقرة (ط) من المادة ٦ من قانون ميناء العقبة لسنة ١٩٥٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام نظام البحث عن الاشياء الساقطة في البحر لسنة ١٩٦١ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - ان البحث عن الاشياء الساقطة في مياه ميناء العقبة يعود الى اصحاب تلك الاشياء دون سواهم بواسطة المعدات والعمال الذين يختارونهم شرط أن يتقيدوا بالاحكام التالية :

المادة ٣ - على صاحب أو مستلم الاشياء أو المواد التي سقطت في البحر ، أو ربان السفينة الناقلة لها أو وكيلها أن يرفع خلال ٢٤ ساعة من وقت وقوع الحادث الى مكتب مدير الميناء بياناً على أربع نسخ يوضح فيه علامات تلك الاشياء وأهم أقيمتها والبلاد الواردة منها والظروف التي رافقت سقوطها الى البحر وموضع سقوطها بالضبط جهده المستطاع مع وضع (عوامة) عليها اذا أمكن ، وكيفية البحث والمستخدمين الذين ينوون استخدامهم ومدة العمل التقريبية . وبعد هذا البيان طلباً بالشروع في العمل .

المادة ٤ - يعطي مدير الميناء الاذن بذلك محدد في الساعات والافاق المسموح العمل فيها والاجراءات الواجب رعايتها وتدرج هذه البيانات في النسخ الاربع المذكورة .

المادة ٥ - يسلم المستدعي نسختان فيحفظ باحدهما ويعطي الاخرى لمن سيتولى البحث عن الاشياء الساقطة الذي يجب عليه قبل البحث الحصول على تأشيرة من مدير الميناء ويحفظ مدير الميناء بالنسخة الثالثة في ملفات الدائرة ويسلم الرابعة لمكتب الجمرك ليتمكن من مراقبة العمل .

المادة ٦ - يعاقب من يخالف احكام هذا النظام بغرامة من (٥٠٠) فلس الى خمسة دنانير وإذا تكررت المخالفة تتضاعف الغرامة ويجوز للمحكمة أن تقرر مصادرة المعدات المستعملة في أعمال البحث .

المادة ٧ - على مدير الميناء ورئيس الجمرك مراقبة تنفيذ هذا النظام كل فيما يخصه .

هكذا من الأهل

نظام السيرة المدنية للملكة المغربية

بمقتضى المادة ١٤ من قانون مؤسسة الاقراض الزراعي رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٩
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/٨/٦ ،
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام مؤسسة الاقراض الزراعي المعدل

رقم (٥٣) لسنة ١٩٦١

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام مؤسسة الاقراض الزراعي المعدل لسنة ١٩٦١) ويقرأ مع النظام رقم (٦٢) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٤) من النظام الاصلي على الوجه التالي :

أ - بالنسبة لنص الفقرة (٥) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

٥ - تعطى لكل عضو من الاعضاء الطبيعيين وللمن السراجة قدرها خمسة دنانير عن كل جلسة يحضرها اذا عقدت الجلسة بعد اوقات الدوام الرسمي

ب - بالنسبة لنص الفقرة (٦) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

٦ - تعطى لكل عضو من الاعضاء غير الطبيعيين خمسة دنانير عن كل جلسة يحضرها

« وفي كائنا الحالتين لا يجوز ان يتجاوز مجموع ما يتاوله العضو الواحد في السنة المائتي دينار »

ج - باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها برقم (٧)

٧ - يعطى كاتب الجلسة دينارين عن كل جلسة

المادة ٣ - تعدل المادة (٢٤) من النظام الاصلي باضافة البند (ح) التالي الى الفقرة (٣) منها بعد البند (ز)

ح - تقديم القروض الجماعية لسكان المناطق القروية لانشاء وتحسين المنافع العامة حسب الاسس التي يقررها مجلس الادارة

١٩٦١/٨/٧

اختصاصات

وزير الدفاع	وزير الصحة	وزير المالية	رئيس الوزراء
وزير الزراعة والانشاء والتعمير	وزير الداخلية والعدل	وزير التربية والتعليم	وزير الخارجية
مجلس الوزراء	حسن الكاتب	(٠٠٠)	ميجت التلهوني
وزير الاقتصاد الوطني	وزير الشؤون الاجتماعية	وزير المواصلات	وزير المواصلات
جليل حوب	وقائم باعمال قاضي القضاة	ميد المجيد موني	ميد المجيد موني

نظام السيرة المدنية للملكة المغربية

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/٨/٢٠ ،
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٥٤) لسنة ١٩٦١

نظام بلدية ناعور

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بلدية ناعور لسنة ١٩٦١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للافاظ التالية الواردة في هذا الفصل المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .

تعني لفظة (المجلس) عبارة (مجلس البلدية) مجلس بلدية ناعور وتشمل عبارة (منطقة البلدية) منطقة بلدية ناعور .

وتشمل لفظة (الشارع) كل طريق او زقاق او مدرج او عر او عشي او درب او ساحة او جادة يملك الجمهور حق السير فيها .

وتعتبر جميع الاقضية والمصارف والمجاري والمنزقات والحفر الكائنة على جوانب اي شارع قسماً من ذلك الشارع .

وتشمل لفظة (المالك) الشخص الذي يملك او يتقاضى ايجار اي ملك سواء لحسابه الخاص او صفته وكيل او شريك او قسماً على اي شخص له حق او منفعة في ذلك الملك سواء كان هو المتصرف بذلك الملك او كان الملك مسجلاً باسمه ام لم يكن .

وتشمل لفظة (الملك) الابنية والاراضي على اختلاف وجوه استعمالها وانواعها مسورة كانت ام غير مسورة مسكونة ام خالية مبنياً عليها ام غير مبنية عامة ام خاصة .

وتشمل لفظة الرصيف تلك المساحة الواقعة بين حد الشارع وحد طريق السيارات والمرتبات .

المادة ٣ - يعتبر المجلس البلدي مسؤولاً عن فتح الشوارع والطرق وانشائها وصيانتها وتحملها ضمن حدود المنطقة البلدية .

المادة ٤ - عندما يتخذ المجلس البلدي قراراً بانشاء شارع عمومي لأول مرة يعتبر اصحاب الاملاك الواقعة على ذلك الشارع مكلفين بالمساهمة في انشاءه ويحدد المجلس البلدي نسبة اشراك اصحاب الاملاك في النفقات او المساهمة الى الحد الذي يراه عادلاً شريطة ان لا تزيد على ٥٠٪ من مجموع النفقات وتقسّم هذه النفقات او المساهمة بين المالكين بنسبة طول واجهة الاملاك العائدة اليهم والملاصقة لذلك الشارع .

هكذا من الأهل

المادة ٥ - تدفع الى صندوق بلدية ناعور كافة النفقات التي يقرر المجلس تحصيلها من اصحاب الاملاك بمقتضى هذا النظام ويحق للمجلس ان يستوفي سلفاً من المالكين نسبة لا تزيد عن ٢٠٪ من النفقات المدرة وقسط الباقي بعد اتمام العمل على اقساط يحددها المجلس على ان يتم دفعها خلال مدة لا تزيد عن سنتين .

المادة ٦ - تحصل النفقات من المكلفين بمقتضى هذا النظام بالطريقة التي تحصل فيها الضرائب والرسوم المستحقة للبلدية.

المادة ٧ - اذا اريد تبليغ اخطار او اشعار او مستند بمقتضى هذا النظام الى مالك ملك بصورة مشتركة وكان المالك او اسم احد الشركاء او اكثر من هؤلاء الشركاء مجهول محل الاقامة او يتعذر تبليغه يجوز ان ينشر ذلك الاشعار او الاخطار في احدى الجرائد المحلية ويعتبر ذلك الاعلان قد تبليغ قانونياً بعد مضي عشرة ايام من تاريخ نشره .

المادة ٨ - يعتبر الشخص انه ارتكب فعلاً من الافعال اذا كان قد قام بالفعل بنفسه او بواسطة خادمه او احد افراد عائلته ممن يقيم معه او اذا كان قد اذن لشخص بالقيام به سواء اكان ذلك الشخص مستخدماً لديه ام لم يكن .

المادة ٩ - كل من :

أ - بنى او انشأ او اقام حائطاً او سياجاً او عموداً او اي عائق اخر في اي شارع او في اي قسم منه .

ب - غطى او اعاق اي مجرى او مصرف او قاة واقعة في اي شارع عام .

ج - وضع صندوقاً او طرداً (بالة) او بضائع او اية مواد اخرى في اي شارع او تسبب في وضعها بصورة تمنع عمال البلدية من التنظيف وتؤخرهم عن القيام به او تعطل او تعيق حركة السير في الشارع زيادة عن الوقت المعقول لتحصيل ذلك الصندوق او البضائع او المواد او انزالها يعتبر انه ارتكب مخالفة .

المادة ١٠ - يجوز لرئيس المجلس البلدي او من ينوبه بذلك ازالة ذلك العائق او استيفاء جميع النفقات التي تصرف في ذلك السبيل من الشخص الذي اقام اي عائق من هذه العوائق كما يجوز للرئيس او من ينوبه بذلك اصدار الامر للشخص المذكور بازالة ذلك العائق من الشارع العام .

المادة ١١ - ليس في هذه المادة ما يمنع المجلس ان يسمح خطياً باقامة انشاءات مؤقتة في أي مكان ابان الاعياد والاحتفالات .

المادة ١٢ - ١ - لا يجوز لاي شخص ان يضع اية مادة من مواد البناء في اي شارع او ان يحفر حفرة او خندقاً الا بعد الحصول على تصريح خطي بذلك من مراقب الابنية وموافقة رئيس المجلس او من ينوبه بذلك ويجب ان يتضمن ذلك التصديق الشروط الواجب مراعاتها في وضع تلك المواد او معرفة تلك الحفرة او الخندق مع بيان المساحة المراد اشغالها ومدة العمل بالتصريح .

٢ - اذا اصدر مثل هذا التصريح الى شخص ما وجب عليه ان يقيم سياجاً واقياً حول المواد او الحفرة او الخندق على نفقته الخاصة وان يبقى ذلك السياج قائماً الى ان ترفع تلك المواد من الشارع او تعمر الحفرة او يؤمن الناس خطر السقوط بوضع حبل ماذكر نوراً كافياً خلال الليل ويجوز لرئيس المجلس او من ينوبه بذلك سحب التصريح اذا ثبت لديه وجود اسباب استثنائية تبرر ذلك وللمتضرر ان يعترض على ذلك لدى المجلس .

٣ - كل من وضع مواداً او حفر حفرة او خندقاً دون الحصول على تصريح او تخلف عن ازالة تلك المواد او طمر تلك الحفرة يعتبر انه ارتكب مخالفة .

ويجوز للرئيس بعد انتهاء المدة المضروبة ان يطمر او يسمح بطمر تلك الحفرة (الخندق) وان يستوفي جميع النفقات من الشخص المتخلف .

المادة ١٣ - ١ - يجوز للمجلس اذا رأى ان اي بناء او بئر او حفرة او كهف او اي مكان اخر يشكل خطراً على الجمهور لنقص في ترميمه او صيافته او تسيجه او لاي سبب اخر ان يرسل اخطاراً خطياً الى المالكه ينذره بتصليحه او وقايته او اقامة سياج حوله في الحال يمنع الخطر الناشئ عنه .

٢ - كل مالك تخلف دون سبب معقول عن العمل بما كلف به بالانذار المشار اليه يعتبر انه ارتكب مخالفة ويجوز للمجلس ان يقوم باصلاح او وقاية او اقامة سياج وان يستوفي جميع النفقات والمصاريف التي يتكبدها في هذا السبيل من مالك تلك الابنية او البئر او الحفرة او المكان الاخر .

المادة ١٤ - ١ - كل من عطل او شوه او ازال سطح شارع من الشوارع او رصيف او الحلق به ضرراً او اجري تغييرات فيه على اي وجه اخر دون ان يكون قد حصل على تصريح خطي بذلك من رئيس المجلس او من ينوبه بذلك يعتبر انه ارتكب مخالفة .

٢ - يجوز لرئيس المجلس او من ينوبه بذلك صلاحية اصدار هذا التصريح الى اي شخص مقيداً بالشروط التي يتصوبها المجلس .

٣ - للمجلس البلدي ان يصلح سطح اي شارع شوه على الوجه الاتف الذكر ويزيل الضرر اللاحق به وان يستوفي جميع النفقات التي يتكبدها في ذلك السبيل من الشخص المسؤول .

المادة ١٥ - اذا لحق ضرر طاريء وغير مقصود بشوارع من الشوارع العامة او باي قسم منه بسبب حفريات اجريت في ارض متاخمة لذلك الشارع يجوز لرئيس المجلس او من ينوبه بذلك ان يبلغ مالك الارض التي اجريت فيها الحفريات او الشخص الذي قام بها انذاراً يكلفه به لاصلاح الضرر الذي لحق بالشارع واذا تخلف ذلك الشخص عن القيام بما كلف به في الانذار للمجلس ان يقرر اصلاح الضرر المتسبب عن الحفريات واستيفاء المصاريف التي يتكبدها في ذلك السبيل من مالك الارض او السبب للضرر .

المادة ١٦ - اذا وجد ان اي رصيف او قسم من رصيف يؤلف قسماً من شارع لم يسد سطحه ولم يرصف وتحفر اقية ومصارف فيه بصورة لا يرضى به مجلس البلدية يجوز للمجلس ان يرسل اخطاراً خطياً او ينشر اعلاناً في احدى الصحف المحلية الى الملاكين في ذلك الشارع او أي قسم منه يكلفهم فيه لتسوية الرصيف ورصفه وحفر اقية ومصارف فيه خلال المدة التي تعين في الاخطار وبالصورة التي يعينها المجلس بناء على اقتراح المهندس المختص .

المادة ١٧ - اذا لم يشرع في العمل حسب المواصفات المطلوبة خلال المدة المعينة في الاخطار والاعلان او شرع فيه ثم توقف لمدة تزيد عن شهر يجوز للمجلس ان يتم العمل بنفسه اذا استصوب ذلك على نفقة الملاكين .

المادة ١٨ - يدفع الملاكون نفقات انشاء الرصيف حسب امتداد عقاراتهم على طول الرصيف بالنسبة التي يعينها مجلس البلدية وفي حالة تخلفهم عن الدفع تحصل منهم بالطريقة التي تحصل بها ضرائب ورسوم البلدية .

المادة ١٩ - ١ - ينبغي على كل شخص اذا رغب بانشاء رصيف او قسم من رصيف متاخم لملكه ضمن منطقة البلدية ان يتقدم بطلب الى رئيس البلدية لمنحه رخصة بذلك وتتضمن الرخصة الشروط الواجب توفرها في ذلك الرصيف والمواد الواجب استعمالها .

٢ - اذا خالف طالب الرخصة تعليمات رئيس المجلس او قام بالعمل دون ترخيص يعتبر انه ارتكب مخالفة ويكلف بدفع النفقات التي يتكبدها المجلس في سبيل القيام بالعمل المعين في الرخصة .

هكذا من الأهل

- المادة ٢٠ - ١ - يمنع أي شخص من أن يطرح أو يضع أية قاذورات أو مواد كريمة أخرى في أية طريق أو ساحة
- ٢ - يمنع أي شخص من أن يلقي أية نفايات أو مياه قذرة أو أشياء أخرى على أية طريق أو ساحة على وجه يسبب ضرراً لمجر السيل
- ٣ - يمنع أي شخص من أن يضع أو يتسبب في وضع أي مظلة أو غطاء أو شيء بارز آخر فوق أية طريق أو على محاذاتها إلا إذا كان كل جزء من تلك المظلة أو الخيمة أو النطاء أو الشيء الآخر مرتفعاً بما لا يقل عن مترين ونصف
- ٤ - يمنع أي شخص من أن يمد أية أسلاك أو ما شابهها من الأدوات فوق أية طريق أو أن يتسبب في مدها دون أن ينال تصريحاً خطياً من رئيس المجلس
- ٥ - يمنع أي شخص من أن يوقف أية سيارة أو عربة أو دراجة في الطريق مدة أطول من اللازم لوضع البضاعة فيها أو انزالها منها
- ٦ - يمنع أي شخص من أن يحفر أية طريق أو يتسبب بإجراء حفريات فيها دون أن ينال تصريحاً بذلك من رئيس المجلس
- ٧ - على كل شخص أن يقوم بتسييج أية حفريات أجراها في الطريق بوضع نور بجانب الحفريات بعد غروب الشمس لتنبه المارة
- ٨ - يمنع أي شخص من أن يتعرض لأي علامة من علامات البلدية أو إعلان من إعلاناتها أو مصباح من مصابيح الطرق أو شجرة مفروسة على جانب أي طريق أو ميدان أو يلحق ضرراً بأي شيء من الأشياء التابعة للبلدية.

الفصل الثاني

رسوم الاشتراك بالماء

- المادة ٢١ - لا يسمح لأحد أن يقوم بتمديد مواسير المياه في ملكه أو خارجه إلا بموافقة مجلس البلدية.
- المادة ٢٢ - تقدم طلبات الاشتراك بالماء وإيصاله إلى أي عقار أو أرض على النموذج الخاص إلى المجلس البلدي.
- المادة ٢٣ - يباع نموذج نسخة طلب الاشتراك بالماء بشهرة (١٠) فلوس وتقوم البلدية بطبع هذا النموذج.
- المادة ٢٤ - يستوفي مجلس البلدية من طالب الاشتراك بالماء رسم تأسيس قدره (٢٥٠) فلساً يقيد إيراداً للبلدية.
- المادة ٢٥ - يستوفي مجلس البلدية سلفة قدرها دينار واحد من كل طالب الاشتراك بالماء تقيد أمانة باسم المشترك المستوف منه وتماد إليه عند انتهاء مدة اشتراكه على أنه يحق لمجلس بلدية ناعور حسم أية ذمة من هذه السلفة قد تكون بذمة المشترك من ائتمان المياه التي استهلكها وفي حالة عدم كفاية هذه السلفة يطالب بالزيادة وعند تخلفه عن دفعها تحصل منه بالطريقة التي تحصل فيها رسوم وضرائب البلدية.
- المادة ٢٦ - تعين كمية المياه التي يستهلكها المشترك بواسطة عداد المياه بالمتري المكعب.
- المادة ٢٧ - يوضع العداد في الجهة التي يمينها موظف البلدية من صندوق مقفل وعنوم بخاتم البلدية وعظور على المشترك إحداث أي تعديل أو في أوضاعه أو فلك إختامه إلا بعد موافقة مجلس البلدية.

المادة ٢٨ - تستوفي ائتمان المياه من المشتركين بحسب التعرفة التالية :

- ١ - خمسون فلساً عن كل متر مكعب من مقطوعة الماء التي لا تزيد عن عشرة أمتار مكعبة كل ثلاثة أشهر.
- ب - أربعون فلساً عن كل متر مكعب من مقطوعة الماء التي تزيد عن عشرة أمتار مكعبة مهما كانت الكمية كل ثلاثة أشهر.
- ج - تستوفي ائتمان المياه المستهلكة في المدارس والمستشفيات والمؤسسات الخيرية بعد خصم (٥٠٪) من التعرفة المقررة كل ثلاثة أشهر.
- د - تعفي أماكن العبادة والمقابر من ائتمان المياه التي تستهلك فيها.
- المادة ٢٩ - إذا كانت كمية المياه التي سجلها العداد خلال ثلاثة أشهر لأحد المشتركين أقل من عشرة أمتار مكعبة تعتبر المقطوعة عشرة أمتار مكعبة.
- المادة ٣٠ - يكون بيع الماء من موقع خزان الماء أو أي موقع آخر بستين فلساً للمتر المكعب الواحد في الظروف التي يقررها المجلس البلدي من كل سنة.
- المادة ٣١ - تعتبر مدة الاشتراك سارية على المشترك الذي ينتقل من مسكن إلى آخر أو يريد قطع اشتراكه إذا لم يطالب البلدية خطياً بحصر كمية المياه التي استهلكها وحسابته عليها.
- المادة ٣٢ - إذا انتقل الاشتراك إلى شخص ما بطريقة تجديد السكن أو الوراثة عليه أن يقدم طلباً لتحويل الاشتراك إلى اسمه بموجب نموذج طلب الاشتراك الخاص.
- المادة ٣٣ - لمجلس البلدي حق قطع الماء عن المشترك وإعادةه إليه بعد استيفاء (٢٥٠) فلساً كتمويض للبلدية باسم رسم استرداد الماء أن كان قطعه عنه لأحد الأسباب التالية :
- أ - إذا لم يدفع ثمن الماء المتحقق عليه في وقت الاستحقاق.
- ب - إذا أجرى تغييراً أو تبديلاً في جهاز الماء سواء أكان ذلك داخل ملكه أم خارجه بدون موافقة مجلس البلدية.
- ج - إذا قصر في دفع التويضات أو أي مبلغ آخر مستحق عليه للبلدية.
- د - إذا عارض الأمور المفوض بوظيفة التفتيش وفحص جهاز الماء أو تأخر وتمنع عن تطبيق إحدى مواد عقد اشتراكه أو لم يتم تجديد اشتراكه عند طلب مجلس بلدية ناعور إليه ذلك.
- المادة ٣٤ - يقوم الأمور المسؤول بمعاينة العدادات المائدة لمشاركي المياه ويتأكد من صحتها وتأدية وظائفها مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر وعندما يطلب إليه ذلك.
- المادة ٣٥ - تجري محاسبة المشتركين بالماء مرة في نهاية كل ثلاثة أشهر بمعدل أربع مرات في العام الواحد.

هكذا من الأهل

الفصل الثالث

رسوم بيع الحيوانات

المادة ٣٦ - يكون بيع الحيوانات في الاسواق والامكنة التي يعينها ويقرها مجلس بلدية ناعور .

المادة ٣٧ - يستوفي مجلس بلدية ناعور رسوماً مقدارها واحد بالمتة ن قيمة ثمن كل حيوان يباع في المنطقة من ضان وماعر وبهاثم وأبقار وخيول وابل وجاموس الصغير منها والكبير .

المادة ٣٨ - لدى مبادلة حيوان بأخر يستوفي نفس الرسم المقرر بمقتضى هذا النظام من الفريقين المتبادلين او من احدهما .

المادة ٣٩ - يقوم مفتش او من ينوب عنه بمعاينة الحيوانات المعدة للذبح وله ان يمنع ذبح اي راس منها لمرض او طة فيه او لاسباب يقره عليها المجلس البلدي وان يكلف جميع الذبايح والساخين والمستخدمين في المسلخ باستعمال الاحذية والالبسة التي يراها ملائمة او تقرها الجهات الصحية .

المادة ٤٠ - تذبح جميع الحيوانات التي يقصد بيع لحومها ضمن منطقة البلدية او في المسلخ وفي المكان الذي يشير اليه مفتش اللحوم وبالكيفية التي يوعز بها .

المادة ٤١ - لا يجوز نفخ الذبايح بالقلم بل يجب نفخها بمنفاخ خاص او منفاخ البلدية

المادة ٤٢ - لا يجوز نقل الذبايح او اي جزء من اجزائها من المسلخ قبل فحصها النهائي ودمغها بخاتم البلدية

المادة ٤٣ - أ - يستوفي مجلس البلدية الرسوم التالية عن الحيوانات التي تذبح في مسلخ البلدية بقصد البيع :

فلس	
٨٠	عن كل رأس من الضان والماعز
٤٠	عن كل رأس من الحمل والجديان
٢٥٠	عن كل رأس من البقر وصغار الابل
٥٠٠	عن كل رأس من الجمال والجاموس
١٥٠	عن كل رأس من المعول

ب - تستوفي الرسوم عن الحيوانات التي يتم نفخها بمنفاخ البلدية في المسلخ كما يلي :

فلس	
١٥	عن كل رأس من الضان او الماعز
٥	عن كل رأس من الحمل والجديان
١٥	عن كل رأس من البقر وصغار الابل
٢٠	عن كل رأس من الجمال والجاموس
١٥	عن كل رأس من المعول

المادة ٤٤ - لا يجوز لمستورد اللحوم الطازجة من خارج منطقة بلدية ناعور ان يصرف بها قبل عرضها على مفتش اللحوم للتثبت من صلاحيتها ودمغها بخاتم البلدية

المادة ٤٥ - يستوفي ومنم معاينة قدرها (٥) فلس عن كل كيلومتر يجلب من خارج منطقة بلدية ناعور ليحمله فيها

الفصل الرابع

رسوم الخضار والفواكه

المادة ٤٦ - لا يجوز لاي شخص ان يبيع او يعرض للبيع بالجملة او بالفرق من الفواكه والخضار الطازجة او المجافة حياً كان او غيره ضمن المنطقة البلدية الا في السوق المخصص لهذه الغاية من قبل المجلس البلدي

المادة ٤٧ - يستوفي مجلس البلدية من البائعين عما يباع او يعرض للبيع من الخضار والفواكه الطازجة ضمن منطقة البلدية او في اسواقها المخصصة رسماً قدره ٢٪ من بدل البيع

الفصل الخامس

رسوم القبان

المادة ٤٨ - يستوفي مجلس بلدية ناعور رسم قبان عما يباع ضمن منطقة البلدية خارج المخازن والمستودعات من المواد التالية كما يلي :

فلس	
٥	عن كل اربعين كيلو غرام او جزء منها من جميع اصناف الحبوب
٥	عن كل خمسين كيلو غرام او جزء منها من الحطب والبصل
١٠	عن كل اربعين كيلو غرام او جزء منها من السبرج والطحينة والسلك الطازج والريت الزيتوني والزيتون الحب والزبيب والدبس واللبن والجميد والجبن والصايون وعصير البندورة والثوم والبطاطا والدخان البيشي والفحم والكلس والصوف والشعر المحلي
١٠	عن كل ثلاثة كيلو غرامات من السمن المحلي
٥	عن كل جلد من جلود الضان والماعز
١٠	عن كل جلد من جلود البقر والجاموس والجمال
٥	عن كل حمل بييم من التبن

المادة ٤٩ - لا يجوز لاي شخص غير مرخص ان يبيع اية مادة من المواد المذكورة في هذا الفصل الا في السوق المخصص وامكنتها المقررة لهذه الغاية من قبل المجلس البلدي

الفصل السادس

رسوم الملاهي والمقاهي

المادة ٥٠ - تستوفي رسوم الملاهي والمقاهي سنوياً من كافة المكلفين بها في منطقة البلدية بحسب الترتيب التالي :

أ - المقاهي	ب - السينما
دينار	دينار
٣ درجة أولى	٢٠ درجة أولى
٢ درجة ثانية	١٠ درجة ثانية
١ درجة ثالثة	

هكذا من الأهل

الفصل السابع

رسوم اللوحات والاعلانات

المادة ٥١ - أ - إبقاء بالغاية المقصودة من هذا الفصل :

تشمل لفظة اعلان كل (اعلان) او صورة او نقش او رسم او تصميم او صورة شمسية تعرض في اي مكان من الامكنة العامة على ورقة او خشبة او زجاجة او معدن وكل شريط سينمائي يعرض في مكان عام خلاف الملبى العمومي المرخص حسب الاصول

ب- وتعني لفظة (لوحة) يافطة او آرمة او كل اعلان يعرض على مسكن شخص او مكتب او محل عمل يتضمن اسم ذلك الشخص فقط او موضوع عمله او مهته او حرفه التي يتماثلها في ذلك المحل او يان الغاية الاخرى التي يستعمل العقار من اجلها او اسم ذلك الشخص مع اي بيان او اعلان كهذا

ج- تشمل (عبارة مكان عام) كل طريق او شارع او جادة او حديقة عامة او زقاق او ميدان او بحر عام او بحر خاص يملكه الجمهور وله حق السير فيه وكل موقع مشغول وكل جسر او رصيف او سياج او ابي لوحة اعلانات او نشرات

المادة ٥٢ - لا يجوز لاي شخص ان يضع لوحة على محل او ان يستبقى اللوحة الموضوعه سابقاً على محله الا بعد الحصول على رخصة بذلك من رئيس البلدية

المادة ٥٣ - يجب على كل من يريد الحصول على رخصة لوحة او اعلان ان يقدم بذلك طلباً الى رئيس البلدية ويذكر بالطلب اسمه وعنوانه والمحل الذي يرغب وضع لوحة عليه وحجم اللوحة ونوع الاعلان ومضمونه .

المادة ٥٤ - يجوز لرئيس البلدية ان يمنح الرخصة او يرفض ذلك مع بيان الاسباب .

المادة ٥٥ - تجدد الرخصة في اول شهر نيسان من كل سنة وفي حالة عدم التجديد تنزع اللوحة .

المادة ٥٦ - تستوفى رسوم اللوحات والاعلانات سنوياً من كافة المكلفين بها في منطقة البلدية كما يلي :

فلس	دينار
٢٥٠	عن كل لوحة لا يزيد طولها عن ٥٠ سم
٧٥٠	عن كل لوحة يزيد طولها عن ٥٠ سم
٥٠	عن كل لوحة يزيد طولها عن المتر الواحد
	» » اعلان مهما كان نوعه

المادة ٥٧ - تعفى من الرسوم الاعلانات الصادرة عن دائرة حكومية او جمعيات خيرية .

المادة ٥٨ - لا يجوز ان يكتب اي شيء على اللوحة او الاعلان الا باللغة العربية ويستثنى من ذلك اللوحات والاعلانات المنشورة بتصريح خاص من رئيس البلدية مع بيان الاسباب .

الفصل الثامن

رسوم البسات والمظلات

المادة ٥٩ - لا يجوز لاي شخص ان يعرض سلته على بسطة او تحت مظلة الا بموجب تصريح من المجلس البلدي وفي المكان الذي يوافق عليه المجلس بقرار منه .

المادة ٦٠ - يعمل بالرخصة من تاريخ صدورها لغاية اليوم الحادي والثلاثين من شهر اذار الذي يلي تاريخ صدورها .

المادة ٦١ - يحظر على أي بائع ان يضع عربته او بسطته او مظله في اي مكان من الشارع بصورة يعرقل معها حركة السير .

المادة ٦٢ - يجوز لرئيس البلدية او اي مأمور من مأموري الشرطة او أي موظف من موظفي البلدية المختص ان ينقل اية عربة نقل او بسطة او مظلة تكون موضوعة في اي مكان خلافاً لاحكام هذا النظام .

المادة ٦٣ - يستوفى المجلس البلدي خمسمائة فلس رسماً سنوياً عن البسات المتحركة وعربات البيع .

المادة ٦٤ - يستوفى المجلس البلدي عن كل متر مربع من البسات الثابتة خمسمائة فلس .

المادة ٦٥ - تعتبر المظلات في منطقة بلدية ناعور على ثلاث درجات وتصف بقرار من المجلس البلدي ويستوفى عن كل منها رسماً سنوياً بالنسبة التالية :

فلس	دينار
٥٠٠	١ الدرجة الاولى
٢٥٠	» الثانية
	» الثالثة

الفصل التاسع

رسوم الاوزان والمقاييس والمكاييل

المادة ٦٦ - لا يجوز لاي بائع ان يستعمل اية اوزان او مقاييس او مكاييل الا الاوزان والمقاييس والمكاييل المنصوص عليها في القانون وبعد دمجها من البلدية .

المادة ٦٧ - تستوفي البلدية لمرة واحدة خمسين فلساً رسم دمج من كافة البائعين بالميزان والمقياس والكيل في منطقة البلدية .

المادة ٦٨ - تستوفي البلدية ثلاثين فلساً رسوم معاينة سنوياً عن كل قطعة من الموازين والمقاييس والمكاييل وتوابيها .

الفصل العاشر

لوحات اسماء الشوارع

المادة ٦٩ - تعني لفظة (شارع) الواردة في هذا الفصل من النظام كل شارع او طريق او زقاق او ساحة واقعة ضمن منطقة البلدية .

المادة ٧٠ - يجوز لمجلس البلدية ان يسمي او يعيد تسمية اي شارع من الشوارع ويجوز له وللمتعمده ان يضع لوحات باسم ذلك الشارع على الجهة الخارجية من اي ملك مجاور له او على اي قسم خارجي منه بالصورة التي يتصوونها .

المادة ٧١ - يحق لمجلس البلدية ان يزيل اي لوحة من لوحات اسماء الشوارع وضمت بدون اذن منه .

المادة ٧٢ - كل من ازال او عا اية لوحة من لوحات الاسماء الموضوعه بمقتضى المادة (٧٠) من هذا النظام او عيبها او اعاق المجلس البلدي او معتمده عن وضع لوحة باسم اي شارع على اي ملك بمقتضى المادة المذكورة او خالف احكام المادة (٧١) من هذا النظام يعتبر انه ارتكب مخالفة .

هكذا من الأهل

الفصل الحادي عشر

التنظيفات والاضرار الصحية

المادة ٧٣ - يقتضي على كل من يشغل داراً أو مكاناً آخر للسكن والتجارة أو لتعاطي الاشغال ان يعد عدداً كافياً من الصناديق المصنوعة من الحديد بالحجم والتركيب الذي يوافق عليه مجلس بلدية ناعور او المراقب الصحي لوضع النفايات الجافة فيها مع المحافظة عليها وابقائها في حالة صحية وتصليحها واستبدالها لدى الطلب من مراقب الشؤون الصحية التابع لبلدية ناعور .

المادة ٧٤ - يحظر القاء النفايات والمواد الكريهة والمياه القذرة في الشوارع والطرق او اي مكان اخر غير امكنتها المخصصة من قبل المجلس البلدي .

المادة ٧٥ - لا يجوز لاي شخص ان يترك حيواناً في الطريق او ان يربطه او ان يدعه هائماً فيه او ان يمتطي ويسوق بمنف حصاناً او اي حيوان اخر .

المادة ٧٦ - يترتب على كل من يشغل اصطبلأ في منطقة البلدية ان يتخذ التدابير لايذاع نفايات الاصطبل في اوعية خاصة يعدها لتلك الغاية على ان تكون متنوعة بالشكل والحجم اللذين يقررهما مراقب الصحة ومن المادة التي يعينها .

المادة ٧٧ - يجب ان تكون صناديق الزبالة في الامكنة التي يعينها المراقب الصحي وفي مكان قريب من متناول عمال مجلس البلدية أو وكلائه وأن لا توضع فيها النفايات الجافة .

المادة ٧٨ - يستوفي مجلس بلدية ناعور عن جيف الحيوانات التي تنقل وتدفن بواسطة البلدية الرسوم التالية :

فلس

- ٥٠٠ عن كل رأس من البقر والجاموس والجمال والبنغال والخيول والحمير .
- ٣٥٠ عن كل رأس من المعول والمهور .
- ٢٥٠ عن كل رأس من الضان والماعز .
- ١٥٠ عن كل رأس من الخراف والجديان والكلاب والقطط .

الفصل الثاني عشر

القبائل

المادة ٧٩ - على قايمة بلدية ناعور المعنية ان تحضر كل ولادة تقع ضمن المنطقة البلدية وأن تبلغ الطبيب المسؤول وديوان البلدية بكل حادث ولادة تحضرها .

المادة ٨٠ - لا يجوز لقايمة البلدية ان تتقاضى في اية حالة اجراً لقاء ما قامت به من خدمة .

المادة ٨١ - يستوفي لبنفمة البلدية رسم عن كل حادث ولادة تحضرها قايمة البلدية قدره — خمسمائة فلس بصورة عامة ويعتبر هذا الرسم ايراداً لصندوق رعاية الطفولة في البلدية ويجوز للمجلس البلدي اعفاء من يثبت فقرته .

الفصل الثالث عشر

رسوم الابنية

المادة ٨٢ - لا يجوز ان يقام ضمن منطقة البلدية أي بناء جديد أو اضافي أو تغيير أو ترميم أي بناء أو حفر جورة امتصاصية أو بئر أو كهف قديم أو حديث أو ابي انشاء للسكن أو لاعراض أخرى إلا بعد الحصول على تصريح من مجلس بلدية ناعور .

المادة ٨٣ - لمجلس بلدية ناعور قبل اعطاء التصريح ان يطلب ابراز المخططات والمقاطع للبناء أو التغيير والترميم المزمع القيام به وفقاً لقانون تنظيم المدن والقرى المعمول به وان يطلب بيان اوصاف العمل المنوي القيام به .

المادة ٨٤ - لمجلس بلدية ناعور ان يقرر المواد التي يجب استعمالها للابنية الجديدة أو الاضافية أو التغييرات والترميمات والوسائل الصحية بصورة عامة ومساحة الفسحة الهوائية والتدابير الواجب اتخاذها للمجاري والمصارف ومنع المرائق .

المادة ٨٥ - لمجلس بلدية ناعور ان يمنع استعمال أي بناء غير صالح للسكن أو الاستعمال الى ان يعاد بناؤه أو يرمم بصورة تجعله صالحاً للسكن والاستعمال .

المادة ٨٦ - لمجلس بلدية ناعور ان يؤمن هدم أي بناء أو ترميمه منعاً لانهياره اذا لم يقم صاحب البناء بذلك خلال المدة التي يعينها المجلس في اخطاره وتحصل نفقات ذلك بالطريقة التي تحصل فيها رسوم وضرائب البلدية من صاحب البناء أو المسؤول عنه .

المادة ٨٧ - يستوفي المجلس البلدي والرسوم عن التصاريح التي يصدرها كما يلي :

فلس	دينار
٢٥٠	أ - رسم التسجيل (طلب التصريح)
١٥	ب - رسم ابنية السكن على اختلاف انواعها عن كل طابق للمتر المربع الواحد
٣٠	ج - رسم ابنيه الصناعات والمستودعات ودور السينما والمسارح واماكن اللهو عن كل طابق للمتر المربع الواحد
١٥٠	د - رسم الشرفات الخارجية البارزة على الشارع والطرقات العامة للمتر المربع الواحد
١٠٠	هـ - رسم الشرفات الداخلية للمتر المربع الواحد
٥٠٠	و - رسم البروز في البناء على الشوارع أو الطرقات العامة للمتر المربع الواحد
١٠	ز - رسم الجدران على الحدود الخارجية (السور)
١٥٠	ح - رسم الحفرة الامتصاصية رسماً مقطوعاً
٣٠٠	ط - رسم التغييرات والترميمات الداخلية رسماً مقطوعاً
٥٠٠	ك - رسم الكشف مهما تعددت الكشف
١	ل - رسم تجديد الرخصة بعد انقضاء مدتها التي هي سنة من تاريخ صدورها ٥٠٪ من الرسم الاساسي

هكذا من الأهل

الفصل الرابع عشر

ترخيص سلاخي الذبائح

المادة ٨٨ - لا يجوز لأي كان مباشرة سلاخ الذبائح في مسلخ بلدية ناعور ما لم يكن قد حصل على رخصة بذلك من مجلس بلدية ناعور .
المادة ٨٩ - لا تمنح الرخصة للطالب إلا إذا كان بالغاً من العمر (١٨) سنة وثبتت لياقته طبياً ونجح في اختبار عملي تجريه لجنة تشكل من عضو تعينه وزارة الاقتصاد وعضو يعينه مجلس البلدية ناعور وطبيب يطرير يعينه وزير الزراعة ويكون اجتماع اللجنة بدعوة من رئيس بلدية ناعور لاختيار طلاب الرخص مرة كل عام على أن يعلن عن يوم الاختيار بلصق إعلان على باب المسلخ ونشره في إحدى الجرائد المحلية بشرط أن يتم ذلك قبل الموعد المحدد للاختبار بأسبوعين على الأقل ويشترط لنجاح الطالب أن لا تستغرق معه عملية السلاخ أكثر من الوقت المناسب الذي تعينه اللجنة الفاحصة وأن يعتبر الجلد الناتج عن عمله من الدرجة الأولى طبقاً للمادة الرابعة والتسعين من هذا الفصل .

المادة ٩٠ - يجب على طالب الرخصة أن يقدم طلباً ملصقاً عليه طوابع إيرادات بقيمة ثلاثين فلساً إلى مجلس بلدية ناعور قبل الموعد المحدد للاختبار بثلاثة أيام على الأقل مبيئاً فيه اسم طالب الرخصة ولقبه وسنه وصناعته وجنسيته ومحل إقامته .

المادة ٩١ - تعطى الرخصة مقابل دفع رسم قدره دينار واحد ويعمل بها لمدة سنة واحدة من تاريخ إصدارها

المادة ٩٢ - تعطى للعمال ومساعدى السلاخين إذا ثبتت لياقتهم طبياً رخصة خاصة بالدخول إلى المسلخ مقابل دينار واحد للرخصة ويعمل بها لمدة سنة من تاريخ إصدارها

المادة ٩٣ - لا يجوز لأي شخص غير السلاخ المرخص أن يسلاخ أو يقوم بفصل الجلد عن الذبائح كما لا يجوز لأي كان أن ينتزع أجزاء من التسليج الجلوي الملائمة للجلد

المادة ٩٤ - تعاین الجلود وتصف بعد عملية السلاخ من قبل مفتش اللحوم حسب الدرجات التالية :

١ - جلود الدرجة الأولى وهي التي تتوفر فيها الصفات التالية :

أن يكون الجلد خالياً من الشطب والشروح وتعاريج السكين والقطوع ما عدا الأطراف من عند الأرجل حيث يسمح بقطع صغير لا يزيد طوله على (٥) سم تبدأ على بعد (٥) سم من طرف الجلد

٢ - جلود الدرجة الثانية هي التي تتوفر فيها الصفات التالية :

أن يكون الجلد خالياً من الشطب والشروح وتعاريج السكين ويسمح بوجود قطع أو اثنين في الجلد لا يزيد طوله عن (٥) سم خلاف القطوع التي بالأطراف

٣ - جلود الدرجة الثالثة وهي التي لا تتوفر بها صفات جلود الدرجتين الأولى والثانية

المادة ٩٥ - إذا اعتبر أكثر من جلد واحد من الدرجة الثالثة طبقاً لعملية تصنيف الجلود المبينة في المادة السابقة من هذا الفصل فيجوز للمجلس البلدي المختص بناء على توصية مفتش اللحوم أو بناء على طلب ممثل وزارة الاقتصاد وقف السلاخ عن العمل مدة لا تزيد على أسبوع في المخالفة الأولى مع مراعاة عدد الجلود التي قام بسلاخها في نفس اليوم من توقيع العقوبة فإذا وقعت منه مخالفة ثانية خلال شهر من تاريخ المخالفة الأولى جاز وقعه مدة لا تزيد على أسبوعين أما إذا وقعت منه مخالفة ثالثة في خلال نفس المدة فيجوز للمجلس البلدي أن يسحب الرخصة منه نهائياً

المادة ٩٦ - كل من :

أ - باشر عملية سلاخ الجلود ولم يكن مرخصاً بذلك أو ،

ب - فصل الجلد عن الذبيح بالسكين أو بأية آلة أخرى ولم يكن سلاخاً مرخصاً أو ،

ج - انتزع أجزاء من البدن الملائق للجلد أو ،

د - دخل بدون تصريح إلى محلات السلاخ أثناء قيام السلاخين بعملهم يعتبر أنه ارتكب المخالفة المنصوص عليها في الفقرة (ج) من هذه المادة ثانية قبل مضي ستة أشهر من تاريخ الحكم عليه في المخالفة الأولى فيجوز للمجلس البلدي أن يسحب الرخصة منه نهائياً

المادة ٩٧ - إذا وقعت من مساعد السلاخ أو العامل مخالفة بحكم المادة (٩٦) من هذا النظام جاز للمجلس البلدي وقعه عن العمل مدة لا تزيد عن أسبوع وإذا تكررت المخالفة فيجوز للمجلس البلدي أن يسحب الرخصة منه نهائياً

المادة ٩٨ - على مفتش اللحوم في مسلخ البلدية أن يقوم بمراقبة عملية السلاخ بموجب أحكام مواد هذا الفصل

الفصل الخامس عشر

رسوم الاصطبل

المادة ٩٩ - يستوفي مجلس بلدية ناعور عن الحيوانات الضالة التي يحتفظ بها في اصطبل البلدية أو أي اصطبل آخر الرسوم التالية :

فلس

٧٠	عن كل رأس من الخيل أو البغال والجمال والبقير كل ٢٤ ساعة أو أي جزء منها
٥٠	عن كل رأس من الحمير والخراف والماعز كل ٢٤ ساعة أو أي جزء منها

المادة ١٠٠ - يقدر ثمن الملف الذي يقدم لهذه الحيوانات من قبل المجلس البلدي حسب الاسعار المحلية ويحصل من صاحب الحيوانات

المادة ١٠١ - للمجلس البلدي بيع أي حيوان لا يراجع بشأه بعد أسبوع من تاريخ استلامه ويحتفظ بثمنه امانة لمدة سنة واحدة بعد خصم الرسوم والتفقات المتحققة لأجله

الفصل السادس عشر

المادة ١٠٢ - كل من ارتكب مخالفة لأي حكم من أحكام هذا النظام يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير وبغرامة إضافية لا تزيد على دينار واحد عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد الادانة

١٩٦١/٨/٢١

مختبر بلال

وزير الدفاع وصفي مريزا	وزير الصحة جميل التوتونجي	وزير المالية هاشم الجبوري	رئيس الوزراء ووزير الخارجية بهجت التلهوني
وزير الزراعة والأشغال والتعمير (. . .)	وزير الداخلية والعدل حسن السكاك	وزير التربية والتعليم وليد الحسيني	وزير الأشغال العامة يعقوب معمر
وزير الاقتصاد الوطني (. . .)	وزير الشؤون الاجتماعية وقائم بأعمال قاضي القضاة بشير الصباغ	وزير المواصلات عبد الحميد مرتضي	

هكذا من الأهل

تطبيق قانون الحرف والصناعات

قرر مجلس الوزراء - بالاستناد الى المادة (١٢) من قانون الحرف والصناعات رقم ١٦ لسنة ١٩٥٣ - الموافقة على وضع الشروط التالية لمصانع المثلجات (الاسكيو) :

- ١ - سعة المعمل يجب ان لا تقل عن (٣٥٠٠ م^٣) واهم هذه الاطوال هو الارتفاع بحيث لا يقل عن ٤ م.
- ٢ - وجود البلاط الصيني على الجدران الجانبية وخاصة في الاماكن التي تحضر فيها هذه المسواد وفي الاماكن التي تعبأ في الورق بارتفاع متر ونصف على ان يطل بقية الجدار بمادة الاملشن او الدهان الزيتي .
- ٣ - استعمال مادة الفورمايكا على الطاولات المدة للتعبئة لسهولة تنظيفها وتطهيرها .
- ٤ - وضع شريط المنخل على الباب الرئيسي ونوافذ المعمل واذا امكن استعمال باب مزدوج من الشريط تفصل بينهما مسافة (١ متر) لمنع دخول الذباب .
- ٥ - وجود مرحاض في المعمل لاستعمال العمال يكون معزولاً عزلاً تاماً عن بقية اقسام المصنع بواسطة جدار ثاني وتفصل بين جدران المرحاض وجدار العزل مسافة لا يقل عرضها عن متر يوضع فيها مشقة صيني وبجانب هذه المشقة يوضع وعاء (ملش) مدهون يحتوي على مادة مطهرة لفسل وتطهير يدي العامل بعد خروجه من المرحاض ويفصل هذه المسافة عن المعمل باب اخر .
- ٦ - تركيب خزانات اضافية داخل المعمل تكون نظيفة ومدهونة من الداخل وذلك لاستعمال مياهها بعد اضافة شيء من مادة الكلورين لفسل الاواني والادوات المدة في تحضير المثلجات .
- ٧ - ان الخلاطات التي تخاطب فيها مواد الاسكيو ومشتقاته يجب ان تكون كهربائية ولا يجوز خلطها باواني عادية وباليدي .
- ٨ - تحفظ المثلجات ضمن ثلاجات كهربائية جدرانها الداخلية مصنوعة من المعدن المطلي كشأن ثلاجات المنازل ولا يجوز حفظها في ثلاجات عادية تصنع من الزينكو او الصفيح المصقول القابل للصدأ لان الأخيرة لا يمكن تنظيفها بسهولة بل يساعد على تراكم الاوساخ والميكروبات . وكذلك لا يسمح باستعمال القواب التي يحضر فيها الاسكيو والمصنوعة من الصفيح المادي بل يجب استعمال القواب المصنوعة من معدن غير قابل للصدأ مثل معدن الكروم مثلاً وذلك للاسباب الاتفة الذكر .
- ٩ - يجب تعقيم ميدان الاسكيو بواسطة النلي او بواسطة الات التعقيم .
- ١٠ - يجب استعمال البرادات (تيرموس) المصنوعة في الخارج ولا يجوز استعمال علب الخشب العادية وهذه البرادات هي التي يحملها الباعة المتجولون كما على البائع المتجول استعمال ملقط من خشب او من معدن يعقم يومياً بكيفية الادوات لالتقاط قطع الاسكيو بواسطتها .
- ١١ - تؤخذ عينات من حين لآخر من منتجات هذه المصانع وترسل الى المختبر لفحصها فحسباً جراثيمياً .
- ١٢ - تغير مياه الجدران والتبوية مرة في كل شهر ولا تترك ابنية كما الحال عليه الان وتغطي هذه الاحواض بشرط المنخل .

- ١٣ - يمنع منعاً باتاً استعمال السكرين في تحضير المثلجات .
- ١٤ - على كل معمل ان يبيع لعماله المرايل البيضاء التي تغسل يومياً .
- ١٥ - على المعمل ان يلزم عماله باستعماله القفازات الكاوتشوك والتي تعقم يومياً ليتجنب العامل مس المثلجات يديه العاريتين .
- ١٦ - يستعمل العامل طاولة يضاء نظيفة لمنع سقوط اشعار رأسه اثناء تحضير المثلجات وكذلك يجب وضع قناع على افه وفمه .
- ١٧ - لا يسمح للعامل ان يعمل في هذه المصانع ما لم يفحص طبياً وعيبرياً وخاصة للتأكد من خلوه من مرض السل ، كما يجري فحص عيبري لفائط العامل مرة في كل شهر للتحرري عن ييوض الديدان والطفيليات والجراثيم المعوية الضارة وكذلك تؤخذ منه ومن البائع المتجول مسحة بلعوية خوفاً من ان يكون هذا العامل حامل لجراثيم الدفتريا .

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٦/٨/١٩٦١ الموافقة على القرار الذي وضعه صاحباً المعالي وزير المالية (الجمارك) ووزير الاقتصاد الوطني بشكته التالي :

قرار

- ١ - عملاً بالصلاحيات المخولة لنا بموجب المادة الرابعة من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٥٩ قررنا اجراء التعديل التالي في التعريف الجمركية
- ٢ - يعمل بهذا القرار بعد مرور سبعة ايام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

وزير المالية / الجمارك
هاشم الجبوري

وزير الاقتصاد الوطني
جليل حوب

رقم البند	بيان الاصناف	الرسم الحالي	الرسم اللاحق
٥٩/٨٤ ب	١ - الآلات والاجهزة الخاصة بانشاء الطرق ٢ - غيرها	١١٪ ١١٪	مفاعة ١١٪

هكذا من الأهل

امر دفاع رقم (٢٥) لسنة ١٩٦١

صادر بمقتضى المادة (٥) من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٦

- ١ - عملاً بالصلاحيات المخولة الي بمقتضى المادة (٥) من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٦ أمر بمنع استيراد أقمشة بمائة للاقمشة المقرر استعمالها لالبسة الطالبات في الصفوف الابتدائية والاعدادية في مدارس المملكة الاردنية الهاشمية .
- ٢ - كل من يخالف هذا الامر يعرض نفسه للعقوبات المنصوص عليها في المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ .
- ٣ - يعمل بهذا الامر اعتباراً من ١٩٦١/٨/٢٤ .

١٩٦١/٨/٢٤

رئيس الوزراء
بهجت التلهوني

عقد اتفاق

بين مهالي وزير المالية وشركة سفريات البتراء المنظمة

في هذا اليوم العشرين من شهر آب سنة ١٩٦١ تم الاتفاق بين وزير المالية وبين شركة سفريات البتراء المنظمة المعروفة فيما بعد بالمتعهد على تأمين حاجة الدوائر الحكومية بما فيها دائرة التموين وادارة الخط الحجازي الاردني والجيش والحرس الوطني والامن العام او اية طلبات حكومية لاغراض اخرى من سيارات الركوب للعمل داخل المملكة الاردنية الهاشمية وخارجها حسب الشروط التالية :

- ١ - مدة هذا الاتفاق سنة واحدة غير قابلة للتجديد تبدأ في ١٩٦١/٨/٢٥ وتنتهي في ١٩٦٢/٨/٢٤ .
- ٢ - على المتعهد ان يقدم سيارات الركوب التي تطلبها الدوائر المذكورة آخفاً لاستخدامها في اعمالها الرسمية وان يعين وكلاء عنه ليقوموا بمهمة تزويد الدوائر بما تحتاجه من سيارات في المراكز التالية : عمان - السلط - اربد - الكرك - معان - العقبة - القدس - الخليل - نابلس - جنين - طولكرم - رام الله - البيرة - اريحا - مادبا - جرش - الزرقاء - بيت لحم - بيت ساحور - الرمثا - معقلون - المفرق .

٣ - يشترط ان تكون السيارات التي يقدمها المتعهد او وكيله من النوع المناسب من حيث المانة واللياقة ويحق لرئيس الدائرة في العلاقة ان يرفض اية سيارة لا تتفق وهذا الوصف .

٤ - رئيس الدائرة او الموظف الرئيسي في الملحقات هو الذي يعين عدد السيارات او عدد المقاعد المطلوب استعمالها بموجب تصاريح خاصة تضعها وزارة المالية لهذه الغاية .

٥ - تحسب الاجرة على اساس المسافة الكيلومترية التي تقطعها السيارة بموجب جدول المسافات المعلن عنه في الملحق رقم ٢ للعدد ١٢٨٢ من الجريدة الرسمية او لي تعديل قد يطرأ عليه ، وفي حالة استعمال سيارة ضمن مناطق لم تسجل مسافاتها تعتبر المسافة الفعلية التي قطعها السيارة بشهادة خطية من الموظف الذي استخدم السيارة ويكون هذا الموظف مسؤولاً عن اية زيادة غير فعلية في المسافات المطلوب دفع اجورها .

٦ - عند استخدام سيارة ضمن المراكز المعينة في البند الثاني تدفع اجورها على النحو التالي :

- أ - تعتبر الدائرة الحكومية أو مسكن الموظف نقطة تبدأ منها حركة السيارة وتشكل سفرة مستقلة .
- ب - تدفع اجور السيارة اذا استخدمت من نقطة أخرى على أساس سفرة واحدة وتحسب هذه السفرة ذهاباً وأياباً اذا تحركت السيارة من نقطة ما وعادت اليها مباشرة .
- ج - عند استخدام سيارة ضمن المراكز المعينة في البند الثاني من نقطة الى نقاط متعددة وتوقفت في اية نقطة منها فيعتبر كل توقف بمثابة سفرة اضافية يحاسب عليها بنسبة ٥٠٪ من الاجور المتفق عليها .
- د - تدفع اجور انتظار للسيارات التي يستخدمها موظفو الديوان الملكي الهاشمي ورتاسة الوزراء ووزارة الخارجية والطبوعات والاذاعة والقضاء والمدعون العامون ضمن المراكز المعينة في البند الثاني على ان لا تزيد مدة الانتظار عن ساعة واحدة في اية حالة .
- هـ - تدفع اجور ساعات انتظار السيارات عند استعمالها لخدمة الوفود والضيوف ولنايات الانتخاب كاملة .
- ٧ - أ - تدفع اجور انتظار للسيارات التي تخرج من مركز الى مركز آخر من المراكز المعينة في البند الثاني شريطة ان لا تزيد مدة الانتظار عن ساعتين بعد حسم الساعة الاولى من وقت وصول السيارة .
- ب - اذا خرجت السيارة لغرض المراكز المذكور في البند الثاني فيدفع لها اجور انتظار لا تتجاوز الاربع ساعات بعد حسم الساعة الاولى من وقت وصول السيارة .
- ج - اذا طلبت سيارة من مركز غير المراكز الواردة في البند الثاني وذهبت فارغة تؤدي لها نصف اجرة المسافة من المركز الذي طلبت منه الى المركز الذي طلبت اليه ويشترط ان يكون الطلب من اقرب مركز الى مكان الطالب على ان لا تؤدي لها اية اجور اذا عادت فارغة الى المركز الذي طلبت منه .
- ٨ - لرؤساء الدوائر ان يطلبوا من المتعهد اومن وكلائه تأمين اية عدد من موظفي دوائهم في مقاعد مستقلة بين المراكز المعينة ولا يجبر المتعهد على نقل عدد من الموظفين يقل عن اربعة في السيارة الواحدة الى غير هذه المراكز .
- ٩ - الحكومة غير مسؤولة عن اي عطل او ضرر او خسارة تلحق بالمتعهد او بوكلائه او بسياراتهم من جراء تنفيذ بنود هذا التعهد .

هكذا من الأصيل